المحاضرة الثانية عشر: إشكالية تدريس المصطلح اللساني

لا مشاحة في أن يغدو الدرس المصطلحي في زمننا الراهن المرتكز الأساس لمواكبة المستجدات المعرفية والعلمية والاقتصادية ...وغيرها؛ ذاك أنّ الوعي بخصوصيته يسهّل سبل التواصل بشقيه (المحلي/العالمي) بهذا، فقد كان لزاما على الدوائر البحثية في شتى القطاعات أن تبذل جهدا مضاعفا لتقريب صورته وكشف مضانه للطبقات المتعلمّة؛ قصد تنوير ذهنياتهم بهذا المجال العلمي المستحدث؛ وخاصة طلبة الجامعات والمعاهد. وفي هذا الشأن نلتقي مع مقولة (علي القاسمي) التي تتعاضد مع هذا الطرح والتي تؤكّد على ضرورة تدريس مادة (المصطلحية)؛ فنجده قائلا: «ونعتقد أنّ الشروع في تدريس هذه المادة في جامعتنا العربية أم ضروري، خاصة أنّ جامعتنا مقبلة على استكمال تعريب العلوم فيها وما أحوج طلال الدراسات العلمية إلى الوقوف على أصول توزيع المصطلحات اللغوية على أنظمة المفاهيم العلمية والتقنية، وعلى المبادئ التي تحكم وضع المصطلحات وتوحيدها» [1].

وقبل الولوج إلى فضاء المعظلة التدريسية للمصطلح اللساني وإشكالاتها المتعاضدة معها فإنّنا نستوقف عند مقولة مهمة الباحث (محمد حسن عبد العزيز)؛ والتي أكّد فيها على نسبية النجاح في تطويع اللغة العربية لأساسيات تثبيت المصطلح العربي المعادل للمسمّيات العلمية الوافدة؛ والرهان على مبدأ التعريب كمعلم ميكانيزماتي وكذلك إحالته إلى البعد الإشكالي التأزّمي الذي تفرزه اللغة العلمية التقنية المصاحبة للملفوظات العلمية على مستوى التعليم العالي؛ إذ ستظلّ التبعية للآخر شرعة ثابتة، في ظلّ أفول الجهود العلمية المنهجة ممّا سيفرز –لا محالة– البعد الانفصالي بين قطبي (الآخر المنتج/الآخر المتلقي)؛ إذ نلفيه قائلا في هذا الصدد: «النجاح النسبي في تطويع العربية لمتطلّبات المصطلح لا ينبغي أن ينسينا أنّ المشكلة الحقيقية التي تعترضنا الآن تجاوزت هذا المجال، وأصبحت تتعلّق باللغة العلمية ككل خاصة في مراحل التعليم العالي. وقد أدّى ذلك إلى موقف مؤلم؛ ففي غيبة اجراءات وجهود ضرورية لتحويل العربية إلى لغة علم وتعليم وحضارة بشكل جذري، وفي غيبة خطة محكمة

---

[1] علي القاسمي، المصطلحية (علم المصطلحات): النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها، ص11.

وشاملة للترجمة العلمية ضمانا للتواصل مع العالم. وجدنا أنفسنا في المشرق غير قادرين على التخلّص من التبعية للغرب، وفي الوقت نفسه غير قادرين على التواصل معه» [1].

أمّا بخصوص مشكلة تدريس المصطلح اللساني، فإنّ أعراضها وملامحها ظلّت تطفو على أديم الواقع التعليمي الراهن؛ ولعلّ أهمّها متجسّد في اللاوعي بمكانة اللسانيات؛ باعتبارها العلم المؤطر للمنظومة اللغوية، والكاشف عن تنويعات التواصل اللساني؛ ومشاريعها اللغوية المختلفة؛ وهي المسألة التي شدّد على تبيانها (محمد العياشي) بقوله: «إنّ الواقع التعليمي للسانيات يشير، عموما، إلى أنّ درجة الوعي بأهمية علوم اللسان ودورها في التخطيط اللغوي والدراسات الاستراتيجية لم تتبلور بعد في بناء مشروع لغوي يكون في مستوى المشكلة اللغوية. ففي الوقت الذي تسعى الجامعات المتقدمة إلى جعل مقررات اللسانيات مطلبا أساسا في الخطط الدراسية لأقسام اللغات وعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم التربية... ما زالت بعض الجامعات العربية تعدّها علما هامشيا، لا يرغب في دراسته كثير من الطلاب، ويتحفّظ عليه بعض الأساتذة» [2].

ومن جهة أخرى، فإنّ المشقّة والاستعصاء لفهم منظومة المصطلح اللساني لدى المتعلمين تعود -عند بعضهم- إلى المسبّبات الآتية [3]:

- اتكاء الطلاب على أحكام قبلية مسبقة عن اللسانيات.

- التماشي مع الصور الخاطئة عن الدرس اللساني وطبيعة مفاهيمه ومنظومته المصطلحية المتشعّبة.

- الاستغلاق والتعمية داخل مقرّر المادة اللسانية بخلاف مقررات المواد الأخرى.

---

[1] محمد حسن عبد العزيز، التعريب في القديم والحديث مع معاجم الألفاظ المعرّبة، ص278.

[2] محمد العياشي، المصطلح اللساني العربي الحديث: من التأسيس إلى التدريس، ص47.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص47-48.

– ضعف الأداء التدريسي عند الأساتذة، وافتقارهم المعرفي، وغياب منهجية التوصيل الميسّر لمقرّر مادة اللسانيات.

– عدم مراعاة ما ينبغي تدريسه للطالب في مرحلته التكوينية، وما ينبغي الاحتفاظ به عند المتخصّص.

– تغليب العمل التنظيري على الإنجاز التطبيقي الإجرائي.

إنّ التبصّر في المسبّبات السابقة يرى تقاطعها مع المادة النظرية للسانيات؛ والتي تميزها التراكمية المعرفية فهي تتماس مع معارف متباينة، وتشهد نقلة تجديدية توسّعية من نظرية لسانية لأخرى متعاضدة معها أو مستقلّة عنها. وبالتالي، فإنّ الفهم والدراية الصحيحة بمصطلحات النظرية اللسانية لا تستقيم عند الذهنية المعوزّة معرفيا؛ بل تفرض لزاما الإحاطة الشاملة بالأصول الأولى لنشأة المادة المصطلحية والدراية بمرجعياتها المنبثقة عنها، والنظر في مفاهيمها داخل علمها التخصّصي.

بهذا، فإنّ القضية التجريدية للمصطلح اللساني تظلّ إشكالية مستعصية، ومدار هلاميا مستغلقا أحيانا لدى المتخصّصين ذاتهم، فكيف بالأمر عند المتعلمين المبتدئين؟؛ لأنّ "الوعي بالمشكلة لا يعني القدرة على حلّها، والدقّة في انتاج المصطلحات وتوليدها لا يستلزم بالضرورة الامتثال في استعمالها.لقد انعكس الجهاز المصطلحي باعتباره مفتاح العلم، على الخطاب اللساني التمهيدي والمتخصّص؛ حيث يبدو أحيانا متعاليا يعجز عن فهمه بعض المتخصّصين فما بالك بالمبتدئين" [1].

ولعلّ مسألة التسليم المطلق النهائي بالمصطلحات اللسانية المترجمة عند المدرّسين للمادة اللسانية لم تكن عند بعضهم بالحاجز الذي ينغّص اقتراحاتهم الترجمية البديلة؛ وهي القضية التي نجدها عند الباحث (عبد العزيز العماري)؛ إذ أكّد على انتهاكه للترجمة التي عقدت للمصطلح اللساني الأجنبي (Le lexique grammaire)؛ والذي شاعت ترجمته بـ(المعجم التركيبي)، وقدّم البديل المفرداتي والمتمثّل في (المعجم – النحو)؛ وهذا ما عبّر عنه بقوله: «احتجت إلى ترجمة المصطلح الآتي: " Le lexique grammaire" ، وهذا هو اسم نظرية لسانية غربية، وكانت الترجمة الشائعة آنذاك هي ما يلي "المعجم

[1] محمد العياشي، المصطلح اللساني العربي الحديث: من التأسيس إلى التدريس، ص29.

التركيبي". وبعد ممارسة طويلة تبيّن لي أنّ هذه الترجمة غير دقيقة، ولا شكّ أنّها تزعج الطلبة. وقد قرّرت أن أعيد النظر فيها فاخترت المصطلح التالي: "المعجم – النحو" (...) ذلك أنّ المصطلح السابق أي: "المعجم التركيبي" يفرض بالضرورة أن يكون المصطلح الأصلي المترجم عنه هو Le lexique (syntaxique)، وهذا مصطلح غير مقصود في السياق الذي أخذ عنه» [1].

وبالتالي، فإنّ هذا النموذج الترجمي التصحيحي -إن جاز التوصيف- مؤشر إيجابي على المهمة الموكلة لمدرّس المادة المصطلحية اللسانية؛ ذاك أنّ تخريج ترجمات مغايرة للموضوعة سلفا ليس بالبدعة المتضادة مع الطرح العلمي؛ لأنّ المنجز الإنساني قاصر، ويسمه العوز والنقصان في أحايين شتى؛ وهو بحاجة إلى عمل توافقي جماعي بين الباحثين المختصّين للوقوف عند المفاهيم الملتبسة، والترجمات المصطلحية المشوّهة؛ وذلك بهدف تقريب صورة المصطلح اللساني الواضح للمتمدرسين الطامحين للتزوّد بمنظومات مصطلحية، تكون لهم القاعدة لبناء مشاريع مستقبلية في هذا الحقل العلمي التخصّصي.

وفي نهاية هذا التقصّي البحثي عن إشكاليات تدريس المصطلح اللساني، فإنّنا نلفي مسبّباتها تتقاسمها أطراف العملية التعليمية (المدرّس-المتمدرس-المادة اللسانية)؛ إذ إنّ غياب المعرفة الشاملة بمدارات المنظومة المصطلحية اللسانية لدى المدرّس، وعدم تفعيله لأدوات منهجية طيّعة لتوصيل القضية العلمية معلمان أساسان لتأزّم عملية تدريس المصطلح اللساني. أمّا المتمدرس، فإنّه يمثّل حلقة تجتمع فيها إشكاليات عدّة؛ والتي نجمت معظمها من تقاعسه في الاطلاع على أبجديات التعامل مع المادة اللسانية وكذا تقصيره في معرفة قوانين صناعة المصطلح اللساني. وفيما يتعلّق بالمادة اللسانية؛ فإنّها هي الأخرى تبعث بالقلق والتوتر لدى المدرّس والمتمدرس معا؛ ذاك أنّ أصول مادتها غربية؛ كما أنّها تضمّ مرجعيات عدّة مؤسسة لها، قد يجعل مسألتها شائكة؛ وبالتالي، فإنّ الوصول إلى الفهم الواعي الدقيق لخصوصية منظوماتها المصطلحية لدى المدرّس ليس بالمنال الهيّن اليسير؛ إذ ستظلّ مشوبة باستغلاقات معقّدة وهنا ستكون عملية عرضها السطحي المباشر على المتمدرس مشوّهة خاطئة.

---

[1] عبد العزيز العماري، ترجمة المصطلح الأجنبي: مشاكل وحلول، ضمن كتاب: قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية، إعداد: عز الدين البوشيخي محمد الوادي، (د.ط)، (د.ت)، ج2، ص91-92.